



بلاغ صحفي

الاجتماع السنوي السادس رفيع المستوى لتتبع تنفيذ اتفاقية التعاون في مجال الوقاية من الفساد ومحاربتة بالقطاع المالي

الرباط، 20 أكتوبر 2026

عقدت كل من الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، والسلطات الثلاث المكلفة بتقنين القطاع المالي ومراقبته، المتمثلة في بنك المغرب، والهيئة المغربية لسوق الرساميل، وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، يوم الثلاثاء 20 أكتوبر 2026، اجتماعها السنوي السادس رفيع المستوى وذلك في إطار تتبع تنفيذ اتفاقية التعاون في مجال الوقاية من الفساد ومحاربتة بالقطاع المالي، الموقعة في نونبر 2019.

وشكل هذا اللقاء مناسبة لاستعراض حصيلة تنفيذ الاتفاقية برسم الفترة 2025-2026، والمصادقة على خارطة الطريق للفترة 2027-2028. كما أتاح فرصة لمناقشة المستجدات والتطورات في مجال الوقاية من الفساد ومحاربتة، على الصعيدين الوطني والدولي.

وقد تميزت الفترة 2025-2026 بتنفيذ الأطراف المعنية مجموعة من الأنشطة الرامية إلى تعزيز الدينامية القطاعية في مجال الوقاية من الفساد ومحاربتة. وشملت هذه الأنشطة، على الخصوص، تنظيم دورات تكوينية وتحسيسية موجهة، استفاد منها أزيد من 900 موظف من المؤسسات الموقعة على الاتفاقية، فضلاً عن تعزيز الشراكة مع المؤسسة المغربية للثقافة المالية، بهدف تطوير كفاءات مكوّنها في مجال النزاهة والوقاية من الفساد.

هذا وقد تواصلت جهود تبادل التجارب ونشر الممارسات الفضلى في مجال مكافحة الفساد، ولا سيما من خلال تنظيم الدورة الرابعة لملتقى الهيئات الحاصلة على شهادة المطابقة للمعيار الدولي ISO 37001، الذي عرف مشاركة 70 مسؤولاً وإطاراً يمثلون 40 هيئة ومؤسسة من القطاعين المالي وغير المالي.

وتعكس مشاركة القطاعين، مع تنامي انخراط القطاع غير المالي، الأثر الإيجابي لهذه الدينامية وامتداد إشعاعها إلى ما يتجاوز القطاع المالي. كما تجسد هذا الالتزام بتبادل التجارب من خلال المشاركة الفاعلة للمؤسسات الأربع الموقعة على الاتفاقية في عدد من اللقاءات الوطنية والدولية المخصصة للنزاهة ومكافحة الفساد.

وبالموازاة مع ذلك، واصلت السلطات المالية الثلاث، بتنسيق مع الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، أعمالها الرامية إلى تقييم مخاطر الفساد داخل النظام المالي ووضع الأطر الكفيلة بالحد منها.

وفيما يتعلق بخارطة الطريق للفترة 2027-2028، فإنها تروم تعزيز الكفاءات، وترسيخ ثقافة النزاهة في القطاع، عبر إصدار دلائل وتنظيم دورات تكوينية، وتكثيف تبادل التجارب والممارسات الفضلى. كما تولي أهمية خاصة لتنفيذ مخططات العمل المنبثقة عن خرائط مخاطر الفساد، وتطوير الشراكات مع الأوساط الأكاديمية، وتعزيز التعاون مع المؤسسات النظرية على الصعيد الدولي. كما يتوقع ان تعرف سنة 2027 حصول الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها على شهادة المطابقة للمعيار الدولي ISO 37001، الخاص بنظام إدارة مكافحة الفساد.

وفي ختام هذا الاجتماع، جددت المؤسسات الأربع تأكيد عزمها على مواصلة تعاونها وتعميقه في مجال الوقاية من الفساد ومحاربهه بالقطاع المالي. كما أكدت مجدداً التزامها المشترك بالإسهام الفاعل في الجهود الوطنية المبذولة في هذا المجال، ولا سيما من خلال تبادل التجارب وتطوير مبادرات مشتركة من شأنها أن تشكل مصدر إلهام لقطاعات أخرى.